

ثقبو دستورية

ما فائدة وما معنى النصوص الدستورية التي تضع المبادئ القانونية العامة ثم تفوض البرلمان كي يصدر القانون بتنظيمها؟ كيف تفهمون ما نص عليه الدستور في المادة ٣٥ من أن حرية الاعتقاد مطلقة، وتحمي الدولة حرية القيام بالشعائر الدينية طبقاً للحدود المرسية على الا يخل ذلك بالنظام العام و ينافي الآداب، وايضا اقروا المادة ٣٦ من الدستور التي تكفل حرية البحث العلمي وحرية الرأي... «وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون».. ومثلها رداء المادة التي تليها حين تقرر حرية الصحافة والطباعة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون..!

هل منعت تلك النصوص مجالس الغمة أو حكوماتنا المتعاقبة من إصدار تشريعات أو توصيات أو ممارسات تضرب عرض الحائط بحريات الضمير ومبادئ حقوق الإنسان؟ ماذا تقولون في المادة التي حشرها مجلس ٨١ في قانون الجنسية التي تمنع غير المسلم من الحق بالجنسية؟ وماذا تقولون في قانون الصحافة الحالي أو الذي سبقه؟ وما رأيكم في القرارات الإدارية السريالية مثل التي أصدرها وزير التجارة بمنع عرض الملابس الداخلية للنساء على الفتيات التي تتدخل في حرية التجارة؟ وما رأيكم بخلق لجنة العادات الدخيلة وما إذا كانت اختصاصاتها تناقض الحريات الخاصة؟ وهل يمكن هضم رأي الدكتور محمد مقاطع الذي نفى عدم دستوريته بمقال في صفحات «القبس»؟

تخيّلوا.. مجرد حلم وخيال سارح ان الحكومة أو المجلس رفعا طعنا بعدم دستورية أي من هذه القوانين.. هل بإمكان المحكمة الدستورية أن تقرر عدم دستوريته؟ حتى بالحلم وبالوهم.. اقطع ان المحكمة لن تقرر عدم دستورية تلك القوانين والسبب بسيط هو ان الدستور ذاته الذي تقدسه يفوض الامر للسلطة التشريعية لتتخذ المعايير الدستورية العامة التي سوفها علينا. ما قدم باليد اليمين تم أخذه باليد اليسار، أو العكس، هكذا عبر الفقيه هانس كلسن النمساوي عن تلك النصوص التي تقتقد أي قيمة لها، وضرب مثلاً المادة ١١٢ من دستور وإيمان للرايخ الألماني الذي يعطي الحق بالهجرة للألمان ولكن بالشروط التي يحددها القانون!!.. إذا العلة ليست فقط في فكر ومنهج المجلس أو الحكومة، وكلاهما مغيب عن دنيا الحقوق والحريات الإنسانية، بل العلة أيضاً في نصوص هذا الدستور ومثله في الدساتير الشكلية للنظام العربي.. التي تأخذ باليد اليسار ما تقدمه باليد اليمين.

حسن العيسى

ما طار نفط وارتفع

عندما بدأت اسعار النفط في الارتفاع، طلع الكثيرون حاسباتهم واستذكروا جداول القسمة والضرب واخذوا يجمعون ويكسرون لاقتسام الزيادة الطارئة في الدخل. الاكثر رفعا مطالب زيادة الرواتب واسقاط القروض ودعم السلع. لم يبق كويتي الا وانضم الى احد الجانبين. اليوم اسعار النفط الى تراجع، والبرميل الذي تعدى سعره المائة والأربعين دولاراً يباع اليوم بتسعين.. ومن يدري عن سعر الغد. لكن مع الاسف، بدلا من ان نسمع مطالب دعم الميزانية وخفض النفقات والاحتياط للمأساة القادمة، وبدلا من البدء في حساب وتقدير العجوزات المحتملة في الميزانية، بدلا من كل ذلك، فإن البعض لا يزال بالنفس الاستهلاكي والانفاقي السابق ذاته يطلب الحكومة بدعم سوق المال وتبديد المزيد من الثروة على قسائم وكوبونات الاسهم!

ازمة سوق المال أزمة عالية، فالعالم كله يعاني ونحن جزء منه، بل

نحن الجزء الاضعف والاكثر هشاشة، فلا بورصتنا بورصة ولا شركاتنا شركات، ولا المتعاملون بالاسهم عندنا باخلاق وقيم اندامهم من مستثمري المال في العالم لهذا لنترك لمن سبب الازمة مسؤولية حلها، فلنسنا الولايات المتحدة أو أوروبا أو الصين، ولنسنا حتى هونغ كونغ أو اليابان.

ان الدول التي تدعم شركاتها المعرضة للأفلاس تفعل ذلك للتصدي للبطالة، ولإعالة الآلاف من الاسر التي ستتعرض لفقدان دخلها في حالة افلاس هذه الشركات، وهي تفعل ذلك ايضا للحفاظ على دخلها ودعم ميزانياتها، فدخل هذه الدول يعتمد بالدرجة الاولى على الضرائب التي تدفعها الشركات العاملة والمنتجة، وتدني دخل هذه الشركات أو فقدانها القدرة على دفع التزاماتها يعني خسارة الدولة باكملها، وبالتالي عجز الدولة عن العناية بالمواطنين وتأدية الخدمات العامة. عندما.. ما نتحدث عنه

بقلم: عبداللطيف الدعيح

هو خسارة سوق الاسهم وليس خسارة الشركات العاملة وفقدان دخلها. ثم ما الذي ستخسره الدولة او تجنبه من تعويم هذا المضارب أو انقاذ ذاك؟ فلا ضريبة ولا رسوم ولا حتى ارباح من الكهرباء والماء التي تغذي مكاتب الاخ. ودعونا نعترف، فأكثر من تسعة وتسعين في المائة من الكويتيين يعتمدون في دخلهم على الحكومة، وأغلب شركاتنا في الشدة والعسر تعتمد على الدولة وتتغذى عليها في الطالع قبل النازل. لنحفظ للأجيال القادمة حقها ومالها، والمخلصون الذين تناولوا للحفاظ على الثروة القومية عند طرح المطالبة باسقاط القروض مدعون الى إبداء الوطنية ذاتها وإظهار المسؤولية ذاتها اليوم عند طلب تبديد المال العام على كوبونات الاسهم، العالم كله مقل على أزمة كبرى، ومن واجبتنا اليوم الاستثمار في الخبز والعيش بدلا من اليورو أو الدولار.. لكن مع الاسف فبعضنا يتنادى للاستثمار في قسائم وكوبونات الوهمي من شركات.

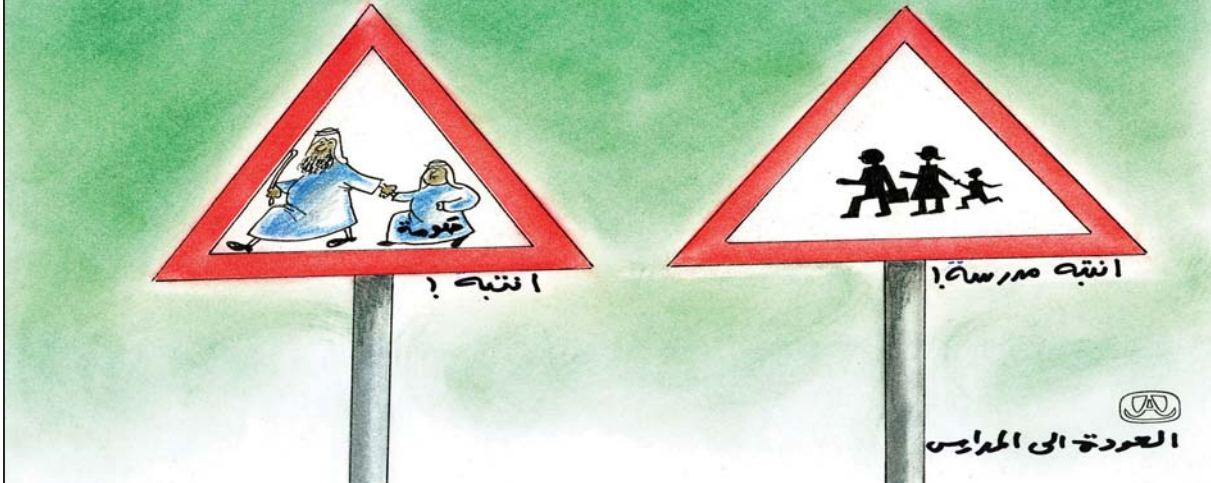
جرة قلم

هدم الباستيل.. هدم ديوان جبلة!

شرارة الثورة الفرنسية ابتدأت بهدم السجن السجين الذكر «الباستيل».. والحكومة الموقرة ممثلة بالبلدية وأسلان الدولة صورت لنا عملية هدم مقهى ديوان جبلة على انها عملية تساوي في اهميتها ورمزيتها هدم الثوار الفرنسيين لسجن الباستيل في باريس يوم بزوغ الثورة الفرنسية الجديدة! وهذا التصوير والتكلم في مواجهة التنفيذ هما لحد اهم ابتلاءات الكويت التي تجرها الى قيعان التخلف المظلم.. فهذا المقهى كان مرخصا لكاتبين او مقصفا لشركة المواصلات الحكومية، لكي يتراح فيها قادة باصاتها والكمسارية والركاب.. شركة المواصلات الكويتية الحكومية، وبعد ان اعيتها ودوختها منافسة القطاع الخاص في مجال احتكرته لسنوات، التجأت الى الطريقة الكويتية والخليجية في كسب الرزق أو «المكده»، وهل أسهل من تأجير الرخص أو بيع الاقمامات التي يجني منها البعض الملايين من دون تعب أو نصب، فكان ان قامت الشركة الحكومية اقتداء بخبراء، يعرفون «من اين تؤكل الكتف»، فأجرت الرخصة للمستثمر الذي لم يكف بالكاتبين الخشبي أو الكيربي.. بل أقام مبنى تراثيا من الأجر الأصفر، وزرع في خسارة الطريق وأخذ به رخصا من البلدية ووزارة التجارة تنافس رخص مقاه ومطاعم عريقة في الكويت وضواحيها.. الى هنا والامر عادي وعليه لف وستامة عافية.. ولكن غير العادي تسبب هذا المستثمر بتنفيذه وتواطؤ جهات رسمية عديدة معه في إيقاف مشروع حيوي (الداري الأول) يكلف تأخير لمدة اشهر الملايين من الدنانير.. وقد دهشوا وصعق كل المواطنين الذين عرفوا بتلك القصة.. فقوانين الاستملاكات الجبرية في كل دول العالم المتحضرة والتخلفة والاكثروا تخلفا تتيج العامة، وما هو اوضح للصحة العامة من موضوع شق أو توسيع طريق! فما بالك بأرض ملكوة للحكومة التي تضمن عادة عقود استغلال اراضيها مثل الشاليهات والقسمان الصناعية و B.O.T نسا نظما يجيز لها فسخ العقد من دون اذار أو تعويض اذا احتاجت اليها للمنفعة العامة؟! وهذا هو منطقتنا استغرابنا لاستغراق امر هدم باستيل الكويت و ديوان جبلتها كل هذه المدة! .. ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

علي أحمد البغلي
albaghli2@hotmail.com

عبد الوهاب العوضي
www.wahaby.com



قراءة بين السطور

قراءة في بيان الشيخ خالد -٣-

الآن اصبح واضحا لكل منصف السبب الرئيسي والأساسي الذي أوصل البلد إلى هذا المستوى من التراجع والانحدار، وهو الاصرار على عدم قبول نظام البلد المتمثل بالدستور الذي توافق عليه أهل الكويت مع حاكمهم آنذاك المغفور له بآذن الله الشيخ عبدالله السالم، طيب الله ثراه، من قبل ان يرضى خالد.. وهو سبب ان ما استمر وتواصل من شأنه ان يقضي على ما تبقى من شكل الدولة الدستورية التي وضع أساسها الآباء والأجداد. لذلك نتمنى، مخلصين، ان يكون بيان الشيخ خالد الأحدث يعبر عن صراحة حقيقية، وألم صادق لما يعترى البلد اليوم من أمراض وتشوهات، وألا يكون مجرد فورة عاطفية أممها ظروف معينة، غدت تتضارب مع المصالح الخاصة وتتخسر منها ثم تنتهي بمجرد زوالها.. وهنا لنا تجارب عديدة على هذا النحو حسبنا ما صرحه ضمير حقيقية.. إلا انه تبين لنا فيما بعد انها مجرد ردة فعل على تضرر مصالح لا أكثر، بل دليل انها غابت بعد ان تحسنت ظروفها وتحققت مصالحها!

يقين بأن سوء الأوضاع التي يعيشها البلد اليوم لا يمكن مواجهتها والعمل على اصلاحها من خلال بيان لا يتعدى عدة وريقات على الانترنت! ان الشيخ خالد وبقية أبناء العم، الذين يشكلون أقطاب الحكم داخل الأسرة، يتحملون كامل المسؤولية إزاء ما آلت إليه الأوضاع من سوء، وأرجو ألا يخرج علينا أحد من أبناء عم الشيخ خالد ليدير لنا أسطوانة: نحن بلد ديموقراطي تحكمه مؤسسات دستورية ممثلة بالسلطة التنفيذية (الحكومة)، والسلطة التشريعية (مجلس الأمة)، وبالتالي فإن هذه المؤسسات هي التي تتحمل مسؤولية مثل هذه الأوضاع المتردية اليوم!

إلى من أوصلها إلى المجلس، وهم بطبيعة الحال أبناء عمك يا شيخ خالد، عبارة عن إدارة تابعة لمجلس الوزراء تقوم بالبصم والتصديق على كل ما تملبه عليها سلطة النظام. لذلك فانكم كنظام حكم يا شيخ خالد تتحملون كامل المسؤولية عن هذا الانحدار الذي أصاب البلد، بسبب انحياز البعض منكم، للأسف الشديد، لخيالات فارغة وليس لها أساس من منطق الحكم تسمى مستلزمات الشيخة، التي تتطلب الأمر والنهي بلا حدود ومن دون قيد أو شرط!.. أي ان البعض من أبناء عمك يا شيخ خالد أرادها مفتوحة ومن دون سقف، أي ان يكون مستثنى من حدود الدستور، ولا يقبل ان يخضع للقانون ويعتبر ان هذا منقصة للشيخة!

سعود السمكه

بين الاتجاهات

١١ سبتمبر.. والإفلاس الأميركي

كثيرون الذين يتكلمون كالبحر.. اما حياتهم فشببيه باستنقعات

في كل عام يسترجع فيه العالم ذكرى تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، تتكشف أرواق وحقائق جديدة تعكس في مجملها حقيقة المازق الكبير الذي وضعت فيه الولايات المتحدة الأميركية نفسها كشرطي مطغرس وقوة عظمى تتحكم بمصير العالم، بداية حتى لا يصنف حديثنا عن «الإفلاس الأميركي» في خانة العداء الاسلامي لأمريكا، سنوفر الجهد والوقت للاخوة الزملاء، الذين اعتادوا على قلب الحقائق والتشكيك في كل ما نكتبه عن فعائل أميركا المخزية.. لنردع المجال والحكم للاميركيين انفسهم، ولرجال الفكر والقانون والاعلام من داخل أميركا وخارجها، كيف يقرؤون أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها؟ وكيف يحللون تصرفات وتخطيطات الإدارة الأميركية في تعاملها مع حملتها لمكافحة الارهاب..؟ وكم هو الثمن الذي دفعه الشعب الأميركي نتيجة تلك السياسة الغاشلة والمختبئة؟

تناقشت العديد من وسائل الاعلام العالمية كتاب «الحادي عشر من سبتمبر.. والامبراطورية الأميركية» للمؤلفين ديفيد راي غريفين وبيتر ديل سكوت، وقد خلص الكتاب والمفكرين والشركون فيه بآرائهم وتحليلاتهم الى زيف الرواية الرسمية الأميركية عن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وقد ابدى الكتابان استغرابهما لتصرفات وتعامل الإدارة الأميركية مع جميع الأدلة التي يقدمها باحثون مستقلون حول الكارثة على انهم منتمون لأصحاب نظرية المؤامرة.

العضو السابق في إدارة بوش والاستاذ في جامعة تكساس مورغان رينولدز يؤكد ان أحداث ١١ سبتمبر كانت عملية زائفة.. اكدوية كبيرة لها علاقة بمشروع الحكومة الأميركية للهزيمة على العالم.

وقد سبق لنا ان كتبنا في هذه الزاوية انه لولا أحداث ١١ سبتمبر لما اقدمت الولايات المتحدة على احتلال العراق وغزو أفغانستان، وفرض اجندتها على دول المنطقة.

لذا يقول ريتشارد فولك، استاذ القانون: «ان إدارة بوش يحتمل ان تكون اما قد سمحت بحوادث هجمات ١١ سبتمبر.. واما تأمرت بتنفيذها لتسهيل ذلك المشروع».. أما استاذ الفلسفة جون ماكورتري فيؤكد ان «زيف الرواية الرسمية جلي لا شك فيه» وان ما وصف بحرب تحرير العراق اكبر دليل على ما يسميه القانون الدولي بالجريمة العظمى.

ذكرت الاستاذة الجامعية كارين كوياتكوفسكي، الاستاذة الجامعية التي عملت ضابطة في الجيش الأميركي لمدة عشرين سنة، انها كانت حاضرة يوم ١١ سبتمبر في وزارة الدفاع، وان لجنة ١١ سبتمبر لم يكن من بين اعضائها أي شخص قادر على تقييم الأدلة من الناحية العلمية. ضحية انها لم تر حطام الطائرة التي قيل انها ضربت مقر وزارة الدفاع ولا الدمار الذي يتوقع ان يحدثه هجوم جوي.

استاذ الفيزياء في جامعة بريغهام، ستيفن جونز يرى ان طبيعة انهيار البرجين التوأمين والبنى رقم ٧ في مركز التجارة العالمي لا تفسرها الرواية الرسمية، فالطائرات لم تسقط البنايات والتفسير الاقرب ان التدمير ناشى بفعل استخدام متفجرات مزروعة سلفاً.

نعيد استذكار تلك الحقائق التي وردت على لسان اميركيين يصنفهم الكتاب بأنهم يحظون بكثير من الاحترام، فحشرتهم يحملون الكثرة، وتسعة اساتذة من جامعات عريقة وكان

احدهم ضابطاً في وزارة الدفاع الأميركية (البيتاغون)، فهل ستكون تلك الدلائل والحقائق محل شك وتجهيل من قبل محاميي أميركا والمدافعين عنها في عالمنا العربي والإسلامي..؟ تلك المجازفة العبثية الأميركية لا شك ان تكلفتها المادية جاءت باهظة وعالية في ارقامها الفلكية. يشير تقرير ورد في مودنة «الحوار الديموقراطي» إلى حجم الخسائر التي منيت بها أميركا من جراء أحداث ١١ سبتمبر وحوادث الفساد المالي، كما يلي:

- يعانى للميزان التجاري من عجز يزيد على ٥٠٠ مليار دولار.
- عند استلام بوش الحكم كان حجم الدين العام الموروث من الإدارات السابقة ٥.٧ تريليونات دولار، والآن وصل الى اكثر من ٨ تريليونات.
- خسرت أميركا منذ عام ٢٠٠٠ اكثر من ٣ ملايين وظيفة في المصانع.
- بلغ العجز في صندوق الضمان الاجتماعي ١٠٤ تريليونات دولار، ومصادر اخرى تشير إلى ان العجز وصل الى ضعف هذا المبلغ.
- في تقرير ورد في CNN، قدر الخبراء ان شركات الطيران الأميركية خسرت ٤٠ مليار دولار خلال ٥ اعوام، وأقلست عشر شركات، وفقدت ١٥٠ ألف وظيفة.
- شركة طيران Delta وحدها (ثالث اكبر شركة أميركية) خسرت ١٠ مليارات دولار، فيما بلغ حجم ديونها ١٤ مليار دولار.
- الكونغرس الأميركي اسس صندوقاً خاصاً لتعويض عوائل الاسر التي فقدت ابناءها في أحداث ١١ سبتمبر تم بموجبه دفع مبالغ تفوق قيمتها ٦ مليارات دولار.
- اما حوادث الفساد المالي ورشاشو تجار النفط والاسلحة التي اعقبت أحداث ١١ سبتمبر فحدث وحرج.
- ضلوع رئيس مجلس النواب والرئيس الجمهوري، نديس هاسترت، بفضائح مالية وتهم بالفساد.
- نائب الرئيس، ديك تشيني، «رجل هالپيرتون» الذي الصقت به فضائح تتعلق بحمايته وتعزيزه لمصالح شركاته بشكل غير مشروع في العراق.
- ضياع أو سرقة مليارات الدولارات في ظل إدارة بريمر للعراق.
- حتى رئيس البنك الدولي بول وولفويتز، تلك المؤسسة التي يستشهد بها اليوم المتصلحون في مشروع المصفاة الرابعة تصفه مجلة نيوزتيمستان بأنه اسوأ رجل في العالم، بسبب نظام السرية والحماية والمحسوبية الذي يتبعه.
- آخر العنقود:

هذا الإفلاس السياسي والمالي والاقتصادي الذي وضعت فيه الإدارة الأميركية نفسها بعد أحداث ١١ سبتمبر للهزيمة على العالم لا يقارن بالإفلاس القيمي والاخلاقي الذي ارتكبهت تلك الإدارة في حق شعبيها وشعوب العالم، والذي لا يتسع المجال لذكره بعد هذه الأظالة. فليس الشعب الأميركي وحده الذي وقع ضحية لتضليل الإدارة الأميركية، كما يشير مؤلف الكتاب سكوت، بل أننا نعتقد ان شعوب العالم اجمع قد وقعت ضحية هذا التضليل، وليس هناك ايشع وأغبى من ضلال من يدافع عن أميركا على ضلالها، ويتخذ من اتهاماتها وشكوكها مادة لمحاربة التيارات الاسلامية المعتدلة، واداة لتقويض وتحجيم مؤسسات العمل الخيري الاسلامي.

.. فهل استشعر هؤلاء مدى تفكيرهم الزائف بعدما تبين زيف أحداث ١١ سبتمبر باعتراف الأميركيين انفسهم؟

«فهل من مُذَكَّر؟»

عادل القصار
aalqassar@hotmail.com

EBEL
THE ARCHITECTS OF TIME

ايبيل
مهندسو الزمن

«ايبيل برازيليا»
ذهب وردي ١٨ قيراط مع الماس
www.ebel.com

ال نبراس

السالمية ٥٧٣٦٥٢٣ • مجمع الصالحية ٢٤٢٠٨٦١ • مجمع مارينا ٢٢٤٤٠٨ • الضنار ٥٧١٢٩٥١